الإصلاح بالإسلام
(٧)

الدكتور
محمد عمارة
المفكر الإسلامي

مقال في التحذير من التكفير

مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية عابدين القاهرة
ت ٢٣٩١٧٤٧٠ فاكس ٢٣٩٠٣٧٤٦

مقال في التحذير من التكفير
الدكتور محمد عمارة
الطبعة الأولى ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م
مكتبة وهبة ١٤ شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة
٤٤ صفحة ١٤ × ٢٠ سم
رقم الإيداع : ٢٠١١/١٢٥٩٥
الترقيم الدولي : I.S.B.N.
977-225-328-3

دار الكتب والوثائق القومية
دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر إعداد
إدارة الشئون الفنية

عمارة، محمد
مقال في التحذير من التكفير /
محمد عمارة .-
القاهرة : مكتبة وهبة، ٢٠١١
٤٤ صفحة ؛ ١٤ سم .-
(الإصلاح بالإسلام ؛ ٧)

تدمك ٣ ٣٢٨ ٢٢٥ ٩٧٧
١- التكفير.
أ- العنوان.

٢٤٢

مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر
٦٨ شارع العباسية - القاهرة. ت: ٢٤٨٢٧٨٥١

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمات

قال الإمام ابن تيمية رحمه الله :

«وأما تكفير شخص عُلِمَ إيمانه بمجرد الغلط فى ذلك فعظيم . فقد ثبت فى الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبى ﷺ قال : « . . ولعن المؤمن كقتله ومن رمى مؤمنًا بكفر فهو كقتله» . وثبت فى الصحيح أن «من قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما» . وإذا كان تكفير المعيّن على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله . . »[1].

(١) [كتاب الاستقامة] (١/١٦٥ ، ١٦٦) .

(١)
التكفير العبثى ورفض الإسلام له

يقول الله ـ سبحانه وتعالى ـ :

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾

(النساء: ٩٤).

● ويقول الإمام القرطبىّ [٦٧١هـ - ١٢٧٣م] ـ فى تفسير هذه الآية الكريمة :

« **إن في هذا التوجيه الإلهىّ من الفقه باب عظيم ، وهو أن الأحكام تُناط بالمظان والظاهر ، لا على القطع واطلاع السرائر ، فالله لم يجعل لعباده غير الحكم بالظاهر** »(١) .

وعن أسامة بن زيد رضي الله عنهما قال :

« بعثنا رسول الله ﷺ فى سرّية ، فصبّحنا الحُرُقات ـ [مكان] ـ من جهينة ، فأدركتُ رجلاً ، فقال : لا إله إلا الله فطعنته . فوقع

---

(١) [الجامع لأحكام القرآن] ٣٣٩/٥، ٣٤٠ . طبعة دار الكتب المصرية .

فى نفسى من ذلك ، فذكرته للنبى ﷺ فقال : « **أقال : لا إله إلا الله ، وقتلته** »؟!

قال ، قلت : يا رسول الله ، إنما قالها خوفًا من السلاح . قال ﷺ : « **أفلا شققت عن قلبه لتعلم أقالها أم لا** »؟! . . فما زال يكررها حتى تمنيتُ أنى أسلمت يومئذ . . »[(١)].

● وفى شرح هذا الحديث ، يقول الإمام النووىّ [٦٣١ - ٦٧٦هـ ١٢٣٣ - ١٢٧٧م] : « **إنما كُلِّفتَ بالعمل بالظاهر وما ينطق به اللسان . وأما القلب فليس لك طريق إلى معرفة ما فيه** ».

● ويقول حجة الإسلام أبو حامد الغزالىّ [٤٥٠ - ٥٠٥هـ ١٠٥٨ - ١١١١م] :

« **إنه لا يسارع إلى التكفير إلى الجهلة . . وينبغى الاحتراز من التكفير ما وجد الإنسان إلى ذلك سبيلاً ، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة ، المصرحين بقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، خطأ ، والخطأ فى ترك ألف كافر أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم** . . »[(٢)].

ويقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٦ - ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م] :

---

(١) رواه مسلم ، وأبو داود ، وابن ماجه ، والإمام أحمد .

(٢) [الاقتصاد فى الاعتقاد] ص ١٤٣ ـ طبعة مكتبة صبيح ـ ضمن مجموعة ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

« إن الله لم يجعل للخليفة .. ولا للقاضى .. ولا للمفتى .. ولا لشيخ الإسلام أدنى سلطة على العقائد وتقرير الأحكام .. ولا يسوغ لواحد منهم أن يدعى حق السيطرة على إيمان أحد أو عبادته لربه ، أو ينازعه طريق نظره .. فليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير عن الشر وهى سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم ، كما خوّلها لأعلاهم يتناول بها من أدناهم .. وليس لمسلم ، مهما علا كعبه فى الإسلام ، على آخر ، مهما انحطت منزلته فيه ، إلا حقِ النصيحة والإرشاد .

ولقد اشتهر بين المسلمين وعُرف من قواعد أحكام دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ، ويحتمل الإيمان من وجه واحد ، حُمل على الإيمان ، ولا يجوز حمله على الكفر .. »[1] .

* * *

هكذا أعلن الإسلام ـ من خلال « البلاغ القرآنى » .. و« البيان النبوىّ» للبلاغ القرآنى .. ومن خلال الفكر الإسلامىّ ـ ضرورة صيانة الإيمان عن « التكفير العبثىّ» و« عبث التكفيريين »! .

* * *

---

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ٢٨٣/٣، ٢٨٩ . دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م .

(٢)
وحدة الأمة الإسلاميّة

على النطاق العالميّ ، وفى مختلف القارات ، تتوجه الأمم والشعوب إلى التقارب والتساند والتضامن والاتحاد . . وذلك انطلاقاً من الضرورات الحياتية لهذه الأمم والشعوب واستجابة للحاجات المادية التى تستلزم تكامل الإمكانات والثروات ومشروعات التنمية . . ولمواجهة التحديات ـ الداخلية والخارجية ـ التى تواجه هذه الأمم والشعوب ، إنْ فى مجالات « الأمن » أو فى مجالات « الاقتصاد » . .

وإذا كانت هذه « الضرورات والحاجيات المادية والدنيوية هى التى تدفع هذه الأمم والشعوب إلى التقارب والتضامن والتساند والاتحاد ، رغم ما بينها من اختلافات وتباينات دينية وثقافية ولغوية وقومية . . بل ورغم ما فى تاريخها ـ البعيد والقريب ـ من حروب وصراعات . . فإن الحال مع شعوب الأمة الإسلامية ـ فى ضوء هذه « الظاهرة العالمية » ـ يدعو إلى الأسى والاستغراب! . .

فالمسلمون أمة واحدة . . قرر ذلك قرآنهم الكريم ، الذى هو البلاغ الإلهىّ الذى يحفظونه ويقدسونه . . وهم يتلون فى صلواتهم آناء الليل وأطراف النهار قول الله سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ هَـٰذِهِۦٓ

﴿ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ﴾ (الأنبياء: ٩٢) ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ (المؤمنون: ٥٢).

ووحدة هذه الأمة، وما تثمرها من ألفة وائتلاف هى «إرادة إلهية» و«صناعة ربانية» وليست مجرد «نزوع بشرىّ دنيوىّ»..

﴿ وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ۚ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (الأنفال: ٦٢-٦٣).

وتاريخ هذه الأمة الإسلامية شاهد صدق، يعلن بكل ألسنة الحال والمقال أن وحدتها هى التى جعلتها ـ حتى عندما كانت قلة قليلة ـ تزيل «القوى العظمى» التى قهرت الشرق ونهبته لأكثر من عشرة قرون ـ قوى الفرس والروم ـ.. وتفتح فى ثمانين عامًا أوسع مما فتح الرومان فى ثمانية قرون!.. وتبنى الحضارة الوسطية المتوازنة التى أنارت الدنيا وعلمت الشعوب، وجعلت المسلمين العالم الأول على ظهر هذا الكوكب لأكثر من عشرة قرون!..

وهذه الوحدة، هى ذاتها التى مكنت هذه الأمة من قهر التتار ـ الذين دوخوا الشعوب وأبادوا العمران ـ.. وقهر الصليبيين الذين مثلت حملاتهم التدميرية الاستيطانية أولى الحروب العالمية التى استمرت قرنين من الزمان [٤٨٩ - ٦٩٠هـ ١٠٩٦ - ١٢٩١م]..

ومع الفريضة الإلهية . . ومع شهادة التاريخ . فإن واقع هذه الأمة الإسلامية يصرخ بأعلى الأصوات :

إن تمزق هذه الأمة ، وغيبة التضامن والتساند والتكامل والاتحاد عن شعوبها وأوطانها هو الذى مكّن ويمكن منها الأعداء وشذاذ الآفاق ! . . فثرواتها منهوبة . . وأرضها ترزح تحت نير القواعد العسكرية الأجنبية . . وبحارها ومحيطاتها تسرح وتمرح فيها الأساطيل المعادية - وأغلب النظم والحكومات فيها تابعة لمراكز اتخاذ القرارات فى الدوائر « الصليبية - الصهيونية » الغربية . . ونخبها الثقافية والسياسية قد بلغت من العجز والفساد والتبعية الحد الذى فاق وتفوّق على حال المماليك الذين دعاهم محمد علىّ باشا [١١٨٤ - ١٢٦٥هـ ١٧٧٠ - ١٨٤٩م] إلى مائدته الشهيرة فى قلعة صلاح الدين!! . .

وإذا كان هذا هو حال « الأمراء » ، الذين حاكوا ملوك الطوائف الذين أضاعوا الأندلس . . والذين قال فيهم شاعرها :

مما يُزَهِّدنى فى أرض أندلس
ما بين معتصم فيها ومعتمد
ألقاب مملكة فى غير موضعها
كالهِّر يحكى انتفاخًا صورة الأسد!

فإن حال الكثيرين من « العلماء » ليس بأفضل من حال هؤلاء « الأمراء »! . .

إنهم يحفظون ويرددون الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى تزكى وحدة الأمة وتحض عليها . . ويعرفون ويدرّسون التاريخ الذى صنعت الوحدة أمجاده . . والذى ساقت الفرقة إلى مآسيه ومخازيه . . ويعرفون المنهاج النبوىّ الذى رسمه رسول الله ﷺ عندما قال : « إن الشيطان ذئب الإنسان ، كذئب الغنم يأخذ الشاة القاصية والناحية ، فإياكم والشعاب ، وعليكم بالجماعة والعامة والمسجد »[١] .

ومع ذلك ، نرى الكثيرين من هؤلاء « العلماء » يعملون ـ بالتعصب المذهبىّ ـ على تمزيق وحدة الأمة ، كما يعمل الكثير من « الأمراء » ـ بالتشرذم القطرىّ ـ على تمزيق دار الإسلام؟

* * *

وإذا كان الله سبحانه وتعالى قد علمنا فى قرآنه الكريم أن « التداول » سُنّة من سُنَن الله فى الاجتماع الإنسانىّ ، وعبر تاريخ الأمم والحضارات ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَآءَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٠﴾ وَلِيُمَحِّصَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَيَمْحَقَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ (آل عمران: ١٤٠، ١٤١) .

﴿ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴾ (محمد: ٣٨) .

---

(١) رواه الإمام أحمد .

وإذا كان رسول الله ﷺ قد علمنا أن هـذا «التـداول» هـو الـذى يجعل خط سـير التـاريخ يأخـذ شـكل «الـدورات» . . فكمـا يـتم التداول بين الليل والنهار ، كذلك يتم التداول بين العدل والجور . . وبين الصعود والهبوط . . وبين التقدم والتخلف . . وبـين النهـوض والانحطاط . . وصدق رسول الله ﷺ : إذ يقول : «**لا يلبث الجور بعدى إلا قليلاً حتى يطلع فكلما طلع من الجور شىء ذهـب من العدل مثله ، حتى يولد فى الجور من لا يعرف غيره ، ثم يأتى الله تبارك وتعالى بالعدل ، فكلما جـاء مـن العـدل شـىء ذهب من الجور مثله ، حتـى يولـد فـى العـدل مـن لا يعـرف غيره**»[(١)].

إذا كان الحـال كـذلك . . وإذا كـان الرسـول ﷺ قـد علمنـا أن الخير فى أمته إلى يوم القيامة ، حيث يقول : «**لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خـالفهم حتـى تقـوم الساعة**»[(٢)] . . وأن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة - «**لا تجتمع أمتى على ضلالة**»[(٣)].

فإن على أولي العزم والهمة من العلماء والمفكـرين المـرابطين على ثغور الإسلام أن يجاهـدوا فـى سـبيل توحيـد أمـة الإسـلام ،

---

(١) رواه الإمام أحمد .
(٢) متفق عليه .
(٣) رواه الدارمىّ .

لتتكامل أوطان دار الإسلام ، ولتتحرر أرضنا ومياهنا وثرواتنا ومقدراتنا ومقدساتنا ، وليتولى أمرنا من ينتمون إلى هويتنا ، ويمنحون كامل الولاء لهذا الدين ، الذى جمع المؤمنين به على هذه الجوامع الخمسة :

١- وحدة العقيدة . ٢- وحدة الشريعة .

٣- وحدة الحضارة . ٤- وحدة الأمة .

٥- وحدة دار الإسلام .

وإذا كانت « التعددية » وكان التمايز والاختلاف ـ فى إطار وحدة هذه الجوامع الخمسة ـ هى « نعمة » من نعم الله التى جاء بها الإسلام . . فإن « النقمة » إنما تتجسد فى الخلاف الذى يجعل بأس المسلمين بينهم شديدًا . . وفى مقدمة أسباب هذه « النقمة » « نزعة التكفير » ، التى تقصم وحدة الأمة ، وتقصم العرى والوشائج التى ألَّف بها الإسلام بين قلوب المسلمين .

لقد رسم القرآن الكريم صورة هذه الأمة ، كما أرادها الله سبحانه وتعالى عندما قال : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ (الفتح:٢٩) .

أما إذا شاعت « نزعة التكفير » بين مذاهب الأمة وفرقها وتياراتها ، فإن الباب سينفتح واسعًا أمام الاختراقات المعادية التى نشهد الكثير منها هذه الأيام فى العديد من بلاد الإسلام . . بل سيصبح فرقاء من هذه الأمة أشداء على أمتهم رحماء على أعدائها . . ومتحالفين مع هؤلاء الأعداء!! . .

إن « سفينة » الأمة الإسلامية تتناوشها الأمواج العاصفة فى محيط عالمىّ أعلنت الفرعونية والقارونية الغربية فيه الحرب الصليبية على الإسلام وأمته وحضارته وعالمه . .

وإن مذاهب هذه الأمة الإسلامية هى « الألواح » المكونة لهذه « السفينة » . . فهى لبنات عقل الأمة ووجدانها ، المحركة لعامتها وجمهورها .

وصدق رسول الله ﷺ : إذ يعلمنا منهاج الحفاظ على « سفينة الأمة » فيقول : « **مثل القائم على حدود الله والمُدَّهِن فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فى البحر ، فأصاب بعضهم أسفلها وأصاب بعضهم أعلاها ، فكان الذين فى أسفلها يصعدون فيستقون الماء فيصبون على الذين فى أعلاها ، فقال الذين فى أعلاها : لا ندعكم تصعدون فتؤذوننا ، فقال الذين فى أسفلها : فإننا ننقبها من أسفلها فنستقى . قال [أى الرسول ﷺ] : فإن أخذوا على أيديهم فمنعوهم نجوا جميعًا ، وإن تركوهم غرقوا جميعًا** »[1] .

وهكذا يصنع « التكفير » عندما يخرق وحدة الأمة ، ويفكك مكونات « سفينتها » بينما تتناوشها الأمواج والعواصف فى محيط قد أعلنت قواه الكبرى الحرب الضروس على الإسلام والمسلمين ﴿ **وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا** ﴾ (الكهف: ٧٩) .

* * *

---

(١) رواه البخارىّ والترمذىّ والإمام أحمد .

(٣)

موقف أهل السُّنة والجماعة من التكفير

لأهل السنة والجماعة ـ الذين يمثلون ٩٠٪ من المسلمين ـ موقف واضح وحاسم وثابت فى رفض التكفير لمن يشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ما دام قائمًا بحقوق هذه الشهادة ، التى هى شعار الإسلام . . العاصمة للدماء والأموال والحقوق .

موقف أبى حامد الغزالى رحمه الله :

● وعن هذا الموقف الواضح والحاسم والثابت يعبر حجة الإسلام أبو حامد الغزالى ، فيقول : « . . **واعلم أن حقيقة الكفر والإيمان وحدّهما . والحق والضلال وسرَّهما ، لا ينجلى للقلوب المدنَّسة بطلب المال والجاه وحبهما . بل إنما ينكشف ذلك لقلوب طهرت عن وسخ أوضار الدنيا أولاً ، ثم صقلت بالرياضة الكاملة ثانيًا ، ثم نوّرت بالذكر الصافى ثالثًا ، ثم غذيت بالفكر الصائب رابعًا ، ثم زينت بملازمة حدود الشرع خامسًا ، حتى فاض عليها النور من مشكاة النبوة ، وصارت كأنها مرآة مجلوّة ، وصار مصباح الإيمان فى زجاجة قلبه مشرق الأنوار ، يكاد زيته يضىء ولو لم تمسسه نار .**

وأنَّى تتجلى أسرار الملكوت لقوم إلههم هواهم، ومعبودهم سلاطينهم، وقبلتهم دراهمهم ودنانيرهم، وشريعتهم رعونتهم، وإرادتهم جاههم وشهواتهم، وعبادتهم خدمتهم أغنياءَهم، وذكرهم وساوسهم، وكنزهم سواسهم، وفكرهم استنباط الحيل لما تَقتضيه حشمتهم ؟ فهؤلاء من أين تتميز لهم ظلمة الكفر من ضياء الإيمان ؟ أبإلهام إلهيّ ولم يفرغوا القلوب من كدورات الدنيا لقبولها ؟ أم بكمال علميّ وإنما بضاعتهم فى العلم مسألة النجاسة وماء الزعفران وأمثالهما؟هيهات هيهات: هذا المطلب أنفس وأعزّ من أن يُدْرَك بالمنَى، أو يُنال بالهوينا، فاشتغلْ أنت بشأنك، ولا تضيع فيهم بقية زمانك ﴿ فَأَعْرِضْ عَن مَّن تَوَلَّىٰ عَن ذِكْرِنَا وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿٢٩﴾ ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴾[1] (النجم: ٢٩، ٣٠).

« . . . ولعلك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفًا على واحد من النّظّار بعينه فهو إلى الكفر والتناقض أقرب. أما الكفر فلأنه نزله منزلة النبى المعصوم من الزلل، الذى لا يثبت الإيمان إلا بموافقته، ولا يلزم الكفر إلا بمخالفته.

---

(١) حجة الإسلام أبو حامد الغزالى [فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة] ص٢، طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م.

وأما التناقض ، فهو أن كل واحد من النّظّار يوجب النظر ، وأن لا ترى فى نظرك إلا ما رأيت ، وكل ما رأيته حجة ، وأى فرق بين من يقول : قلّدنى فى مجرد مذهبى ، وبين من يقول : قلّدنى فى مذهبى ودليلى جميعًا؟ وهل هذا إلا التناقض؟ .

* * *

« [و] لعلك تشتهى أن تعرف حدّ الكفر بعد أن تتناقض عليك حدود أصناف المقلدين ، فاعلم أن شرح ذلك طويل ومَدركه غامض ، ولكنى أعطيك علامة صحيحة فتطردها وتعكسها لتتخذها مطمح نظرك ، وترعوى بسببها عن تكفير الفِرق وتطويل اللسان فى أهل الإسلام وإن اختلفت طرقهم ما داموا متمسكين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله ، صادقين بها ، غير مناقضين لها ، فأقول :

الكفر : هو تكذيب الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ فى شىء مما جاء به .

والإيمان : تصديقه فى جميع ما جاء به .

فاليهودىّ والنصرانىّ كافران لتكذيبهما الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ والبرهمىّ[1] كافر بالطريق الأولى ؛ لأنه

(١) نسبة إلى براهما ـ المعبود الأعلى فى الثالوث الهندوكى ـ وهى ديانة هندية تنكر النبوات والرسالات جميعًا .

أنكر مع رسولنا سائر المرسلين ، والدهرىّ[١] كافر بالطريق الأولى ؛ لأنه أنكر مع رسولنا مرسِلَ سائرِ الرسلِ .

وهذا لأن الكفر حكم شرعىّ ، كالرقّ والحرية مثلاً ومُدْرَكه شرعىّ ، فيدرك إما بنصّ أو بقياس على منصوص ، وقد وردت النصوص فى اليهود والنصارى والتحق بهم بالطريق الأولى البراهمة والثنوية[٢] والزنادقة[٣] والدهرية ، فإنهم مكذبون للرسول فكل كافر مكذب للرسول ، وكل مكذب فهو كافر ، فهذه هى العلامة المطردة المنعكسة »[٤] .

* * *

« . . ولا ينجيك . . إلا أن تعرف حدَّ التكذيب والتصديق وحقيقتهما فيه ، **فينكشف لك غلوّ هذه الفرق وإسرافها فى تكفير بعضها بعضًا .**

فأقول : التصديق إنما يتطرق إلى الخبر ، بل إلى المخبر وحقيقته : الاعتراف بوجود ما أخبر الرسول ﷺ عن وجوده .

---

(١) الدهرىّ هو المنكر للخالق. والذى يقول: « إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما يهلكنا إلا الدهر » والدهريون هم سلف الماديين .

(٢) ديانة فارسية ، تقول بإلهين للخير والشر والنور والظلمة.

(٣) الزندقة ـ كالإلحاد ـ : إنكار وجود الخالق .

(٤) [فيصل التفرقة] ص ٤ ، ٥ .

إلا أن للوجود خمس مراتب ، ولأجل الغفلة عنها نسبت كل فرقة مخالفها إلى التكذيب ، فإن الوجود ذاتى ، وحسّىّ ، وخيالىّ ، وعقلىّ ، وشبهىّ ، **فمن اعترف بوجود ما أخبر الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن وجوده بوجه من هذه الوجوه الخمسة فليس بمكذِّب على الإطلاق . .**

واعلم أن كل من نزّل قولاً من أقوال صاحب الشرع على درجة من هذه الدرجات فهو من المُصَدِّقين ، وإنما التكذيب : أن ينفى جميع هذه المعانى ، ويزعم أن ما قاله ـ [الرسول] ـ لا معنى له وإنما هو كذب محض ، وغرضه مما قاله التلبيس أو مصلحة الدنيا ، وذلك هو الكفر المحض والزندقة .

ولا يلزم كفر المتأولين ، وما من فرقة من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه . فأبعد الناس عن التأويل أحمد بن حنبل ـ رحمة الله عليه ـ ، وأبعد التأويلات عن الحقيقة وأغربها أن تجعل الكلام مجازًا أو استعارة ، وهو الوجود العقلىّ والوجود الشبهىّ ، والحنبلىّ مضطر إليه ، وقائل به ، فقد سمعت الثقاة من أئمة الحنابلة ببغداد يقولون : إن أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ صرّح بتأويل ثلاثة أحاديث فقط . . لأنه لم يكن ممعنا فى النظر العقلىّ . . .

والأشعرىّ والمعتزلىّ ، لزيادة بحثهما ، تجاوزا إلى تأويل ظواهر كثيرة ، وأقرب الناس إلى الحنابلة فى أمور الآخرة الأشعرية - وفقهم الله - فإنهم قرروا فيها أكثر الظواهر إلا يسيراً . والمعتزلة أشد منهم توغلاً فى التأويلات . . . [١] .

. . . ومن الناس من يبادر إلى التأويل بغلبات الظنون من غير برهان قاطع ، ولا ينبغى أن يُبَادَرَ أيضًا إلى كفره فى كل مقام ، بل يُنظر فيه ، فإن كان تأويله فى أمر لا يتعلق بأصول العقائد ومهماتها فلا نكفره . . . ولعل الظن فى مثل هذه الأمور التى لا تتعلق بأصول الاعتقاد يجرى مجرى البرهان فى أصول الاعتقاد فلا يكفّر فيه ولا يُبدّع .

نعم ، إن كان فتح هذا الباب يؤدّى إلى تشويش قلوب العوام فيُبَدَّع به . . . وأما ما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة فيجب تكفير من يغير الظاهر بغير برهان قاطع كالذى ينكر حشر الأجساد ، وينكر العقوبات الحسية فى الآخرة بظنون وأوهام واستبعادات من غير برهان قاطع ، فيجب تكفيره قطعًا ، إذ لا برهان على استحالة رد الأرواح إلى الأجساد ، وذكر ذلك عظيم الضرر فى الدين ، فيجب تكفير كل من تعلق به ، وهو مذهب أكثر الفلاسفة .

---

(١) [فيصل التفرقة] ص ٥ ، ٩ ، ١٠ .

وكذلك يجب تكفير من قال منهم إن الله تعالى لا يعلم إلا نفسه ، أو لا يعلم إلا الكليات ، فأما الأمور الجزئية المتعلقة بالأشخاص فلا يعلمها ، لأن ذلك تكذيب للرسول ﷺ قطعًا وليس من قبيل الدرجات التى ذكرناها فى التأويل . . .

والزندقة المطلقة : أن تنكر أصل المعاد عقليًا وحسيًا ، وتنكر الصانع للعالم أصلاً ورأسًا .

وأما إثبات المعاد بنوع عقلىّ مع نفى الآلام واللذات الحسية ، وإثبات الصانع مع نفى علمه بتفاصيل العلوم فهى زندقة مقيدة بنوع اعتراف بصدق الأنبياء(١) .

* * *

« . . واعلم أن شرح ما يكفر به وما لا يكفر به يستدعى تفصيلاً طويلاً . . فاقنع الآن بوصية وقانون :

أما الوصية : فأن تكفّ لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله ، غير مناقضين لها ، والمناقضة : تجويزهم الكذب على رسول الله ﷺ بعذر أو غير عذر ، فإن التكفير فيه خطر ، والسكوت لا خطر فيه .

---

(١) [فيصل التفرقة] ص ١٣ - ١٥ .

وأما القانون : فهو أن تعلم أن النظريات قسمان : قسم يتعلق بأصول القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع . وأصول الإيمان ثلاثة : الإيمان بالله ، وبرسوله ، وباليوم الآخر ، وما عداه فروع .

واعلم أنه لا تكفير فى الفروع أصلاً إلا فى مسألة واحدة وهى أن ينكر أصلاً دينيًا علم من الرسول ﷺ بالتواتر ، ولكن فى بعضها تخطئة ، كما فى الفقهيات ، وفى بعضها تبديع ، كالخطأ المتعلق بالإمامة وأحوال الصحابة .

واعلم أن الخطأ فى أصل الإمامة وتعيّنها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شىء منه التكفير . . . ولا يلتفت إلى قوم يعظمون أمر الإمامة ويجعلون الإيمان بالإمام مقرونًا بالإيمان بالله وبرسوله ، ولا إلى خصومهم المكفرين لهم بمجرد مذهبهم فى الإمامة ، فكل ذلك إسراف ، إذ ليس فى واحد من القولين تكذيب للرسول ﷺ أصلاً ، ومتى وجد التكذيب وجد التكفير وإن كان فى الفروع . . .

نعم ، لو أنكر ما ثبت بأخبار الآحاد فلا يلزمه به الكفر ، ولو أنكر ما ثبت بالإجماع فهذا فيه نظر ، لأن معرفة كون الإجماع حجة قاطعة فيه غموض يعرفه المحصلون لعلم أصول الفقه . . فهذا حكم الفروع .

وأما الأصول الثلاثة ، وكل ما لا يحتمل التأويل في نفسه ، وتواتر نقله ، ولم يتصور أن يقوم برهان على خلافه فمخالفته تكذيب محض . . .[1] .

* * *

. . . ولا ينبغى أن يُظن أن التكفير ونفيه ينبغى أن يُدرك قطعًا فى كل مقام ، بل التكفير حكم شرعى يرجع إلى إباحة المال وسفك الدم والحكم بالخلود فى النار ، فمأخذه كمأخذ سائر الأحكام الشرعية ، فتارة يُدرك بيقين وتارة بظن وتارة يُتردد فيه ، ومتى حصل تردد فالوقف فيه عن التكفير أولى ، والمبادرة إلى التكفير إنما تغلب على طباع من يغلب عليهم الجهل .

ولابد من التنبيه على قاعدة أخرى ، وهو أن المخالف قد يخالف نصًّا متواترًا ويزعم أنه مؤول ، ولكن ذكر تأويله لا انقداح له أصلاً فى اللسان ، لا على بعد ولا على قرب ، فذلك كفر ، وصاحبه مكذّب وإن كان يزعم أنه مؤول . مثاله : ما رأيته فى كلام بعض الباطنية أن الله تعالى واحد بمعنى أنه يعطى الوحدة ويخلقها ، وعالم بمعنى أنه يعطى العلم لغيره ويخلقه ، وموجود بمعنى أنه يوجد غيره ، وأما أن يكون

---

(١) [فيصل التفرقة] . ص ١٥ ، ١٦ .

واحدًا فى نفسه وموجودًا وعالمًا على معنى اتصافه فلا ، وهذا كفر صراح ، لأن حمل الوحدة على إيجاد الوحدة ليس من التأويل فى شىء ، ولا تحتمله لغة العرب أصلاً ، ولو كان خالق الوحدة يسمى واحدًا لخلقه الوحدة لسمى ثلاثًا وأربعًا ؛ لأنه خلق الأعداد أيضًا . فأمثلة هذه المقالات تكذيبات عُبِّر عنها بالتأويلات . . . ومعرفة ما يقبل التأويل وما لا يقبل التأويل ليس بالهين ، بل لا يستقل به إلا الماهر الحاذق فى علم اللغة ، العارف بأصول اللغة ، ثم بعادة العرب فى الاستعمال فى استعاراتها وتجوّزاتها ومنهاجها فى ضروب الأمثال(١) .

* * *

. . . وإن ما لا يعظم ضرره فى الدين فالأمر فيه سهل وإن كان القول شنيعًا وظاهر البطلان ، كقول الإمامية المنتظرة إن الإمام مختف فى سرداب فإنه ينتظر خروجه ، فإنه قول كاذب ظاهر البطلان ، شنيع جدًّا ، ولكن لا ضرر فيه على الدين ، إنما الضرر على الأحمق المعتقد لذلك ، إذ يخرج كل يوم من بلده لاستقبال الإمام حتى يدخل فيرجع إلى بيته خاسئًا

---

(١) [فيصل التفرقة] ص ١٧ ، ١٨ .

ـ وهذا مثال ـ والمقصود : أنه لا ينبغى أن يُكفّر بكل هذيان وإن كان ظاهر البطلان .

فإذا فهمت أن النظر فى التكفير موقوف على جميع هذه المقامات التى لا يستقل بآحادها المبرزون ، علمت أن المبادر إلى تكفير من يخالف الأشعرىّ[1] أو غيره جاهل مجازف . وكيف يستقل الفقيه بمجرد الفقه بهذا الخطب العظيم؟! وفى أى ربع من أرباع الفقه يصادف هذه العلوم؟! فإذا رأيت الفقيه الذى بضاعته مجرد الفقه يخوض فى التكفير والتضليل فأعرض عنه ولا تشغل به قلبك ولسانك ، فإن التحدى بالعلوم غريزة فى الطبع لا يصبر عنه الجهال ، ولأجله كثر الخلاف بين الناس ، ولو ينكث من الأيدى من لا يدرى لقلَّ الخلاف بين الخلق[2] .

* * *

. . . والحق الصريح أن كل من اعتقد ما جاء به الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ واشتمل عليه القرآن اعتقادًا جزمًا فهو

---

(١) هو أبو الحسن الأشعرىّ [٢٦٠ - ٣٢٤هـ ٨٧٤ - ٩٣٦م] إمام أهل السنة والجماعة ـ والأشعرية مع الماتريدية ـ نسبة إلى الماتريدىّ [٣٣٣هـ - ٩٤٤م] يمثلون الجمهور الغالب من أهل السنة والجماعة .

(٢) [فيصل التفرقة] ص١٩ .

مؤمن وإن لم يعرف أدلته ، بل الإيمان المستفاد من الدليل الكلامىّ ضعيف جدًا ، مشرف على الزوال بكل شبهة ...(١) .

* * *

. . . وأنا أقول :

إن الرحمة تشمل كثيرًا من الأمم السالفة ، وإن كان أكثرهم يُعرضون على النار إما عرضة خفيفة حتى فى لحظة أو ساعة وإما فى مدة حتى يُطلق عليهم اسم (**بَعْث النار**) .

بل أقول :إن أكثر نصارى الروم والترك فى هذا الزمان تشملهم الرحمة إن شاء الله تعالى ،أعنى الذين هم فى أقاصى الروم والترك ولم تبلغهم الدعوة ، فإنهم ثلاثة أصناف :

صنف لم يبلغهم اسم محمد ﷺ أصلاً ، فهم معذورون .

وصنف بلغهم اسمه ونعته وما ظهر عليه من المعجزات ، وهم المجاورون لبلاد الإسلام والمخالطون لهم،وهم الكفار الملحدون.

وصنف ثالث بين الدرجتين ، بلغهم اسم محمد ﷺ ولم يبلغهم نعته وصفته . بل سمعوا أيضًا ـ منذ الصبا ـ أن كذّابًا ملبّسًا ـ اسمه محمد ادعى النبوة ، كما يسمع صبياننا أن كذابًا يقال له المقفع(٢)

---

(١) [فيصل التفرقة] . ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) أى عبد الله بن المقفع [١٠٦ - ١٤٢هـ ٧٢٤ - ٧٥٩م] اتهم بالزندقة، وقتله المهدى العباسى ـ فى البصرة ـ فى ولاية أميرها سفيان بن معاوية المهلبىّ .

بعثه الله تحدى بالنبوة كاذبًا . فهؤلاء عندى فى معنى الصنف الأول ، فإنهم مع أنهم سمعوا اسمه سمعوا ضد أوصافه ، وهذا لا يحرك داعية النظر فى الطلب . . .

وأما سائر الأمم ، فمن كذّبه بعدما قرع سمعه التواتر عن خروجه وصفته ومعجزاته الخارقة للعادة ، كشق القمر ، وتسبيح الحصى ، ونبع الماء بين أصابعه ، والقرآن المعجز الذى تحدى به أهل الفصاحة وعجزوا عنه ، فإذا قرع ذلك سمعه فأعرض عنه وتولى ولم ينظر فيه ولم يتأمل ولم يبادر إلى التصديق ، فهذا هو الجاحد الكاذب ، وهو الكافر ، ولا يدخل فى هذا أكثر الروم والترك الذين بعدت بلادهم عن بلاد المسلمين .

بل أقول : من قرع سمعه هذا فلابد أن تنبعث به داعية الطلب ليستبين حقيقة الأمر إن كان من أهل الدين ، ولم يكن من الذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة ، فإن لم تنبعث هذه الداعية فذلك لركونه إلى الدنيا ، وخلوه عن الخوف ، وخطر أمر الدين ، وذلك كفر .

وإن انبعثت الداعية فقصّر فى الطلب ، فهو أيضًا كُفْر ، بل ذو الإيمان بالله واليوم الآخر من أهل كل ملة لا يمكنه أن يفتر عن الطلب بعد ظهور المخايل بالأسباب الخارقة للعادة .

فإن اشتغل بالنظر والطلب ولم يقصّر فأدركه الموت قبل تمام التحقيق فهو أيضًا مغفور له ، ثم له الرحمة الواسعة ،

فاستوسع رحمة الله تعالى ولا تزن الأمور الإلهية بالموازين المختصرة الرسمية . . .

والمخلدون فى النار بالإضافة إلى الناجين والمخرجين منها فى الآخرة نادر ، فإن صفة الرحمة لا تتغير باختلاف أحوالنا ، وإنما الدنيا والآخرة عبارتان عن اختلاف أحوالك ولولا هذا لما كان لقوله عليه الصلاة والسلام معنى حيث قال: «أول ما خط الله فى الكتاب الأول : أنا الله لا إله إلا أنا ، سبقت رحمتى غضبى» . فمن شهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا عبده ورسوله فله الجنة . . .

فأبشر برحمة الله وبالنجاة المطلقة إن جمعت بين الإيمان والعمل الصالح ، وبالهلاك المطلق إن خلوت عنهما جميعًا ، وإن كنت صاحب يقين فى أصل التصديق وصاحب خطأ فى بعض التأويل أو صاحب شك فيهما أو صاحب خلط فى الأعمال فلا تطمع فى النجاة المطلقة . . »[١] .

* * *

(١) [فيصل التفرقة] ص ٢٣ - ٢٥ .

(٤)

مبالغات الفِرق فى التكفير

« . . . واعلم أن للفرق فى [التكفير] مبالغات وتعصبات فربما ، انتهى بعض الطوائف إلى تكفير كل فرقة سوى الفرقة التى يعتزى إليها . فإذا أردت أن تعرف سبيل الحق فيه فاعلم قبل كل شىء أن هذه مسألة فقهية ، أعنى الحكم بتكفير من قال قولاً وتعاطى فعلاً ، فإنها تارة تكون معلومة بأدلة سمعية ، وتارة تكون مظنونة بالاجتهاد ، ولا مجال لدليل العقل فيها البتة . . . . »[1].

فإذا تقرر هذا الأصل ، فقد قررنا فى أصول الفقه وفروعه أن كل حكم شرعىّ يدعيه مدع فإما أن يعرفه بأصل من أصول الشرع من إجماع أو نقل أو بقياس على أصل . وكذلك كون الشخص كافرًا ، إما أن يدرك بأصل أو بقياس على ذلك الأصل .

والأصل المقطوع به أن كل من كذّب محمدًا ﷺ ـ فهو كافر ، أى مخلد فى النار بعد الموت ، ـ إلى جملة الأحكام ـ إلا أن التكذيب على مراتب :

---

(١) أبو حامد الغزالىّ [الاقتصاد فى الاعتقاد] ص ١٤١ ـ طبعة مكتبة صبيح ـ ضمن مجموعة ـ القاهرة ـ بدون تاريخ .

(الرتبة الأولى) : تكذيب اليهود والنصارى وأهل الملل كلهم من المجوس وعبدة الأوثان وغيرهم ، فتكفيرهم منصوص عليه فى الكتاب ، ومجمع عليه بين الأمة ، وهو الأصل ، وما عداه كالملحق به .

(الرتبة الثانية) : تكذيب البراهمة المنكرين لأصل النبوات والدهرية المنكرين لصانع العالم ، وهذا ملحق بالمنصوص بطريق الأولى . لأن هؤلاء كذّبوه وكذبوا غيره من الأنبياء - أعنى البراهمة - فكانوا بالتكفير أولى [من النصارى واليهود] والدهرية أولى بالتكفير من البراهمة ؛ لأنهم أضافوا إلى تكذيب الأنبياء إنكار المُرْسِل ، ومن ضرورته إنكار النبوة . ويلتحق بهذه الرتبة كل من قال قولاً لا يثبت النبوة فى أصلها أو نبوة نبينا محمد على الخصوص إلا بعد بطلان قوله .

(الرتبة الثالثة) : الذين يصدّقون بالصانع والنبوة ، ويصدقون النبىّ ، ولكن يعتقدون أموراً تخالف نصوص الشرع ، ولكن يقولون إن النبىّ محق ، وما قصد بما ذكره إلا صلاح الخلق ، ولكن لم يقدر على التصريح بالحق لكلال أفهام الخلق عن دركه ، وهؤلاء هم الفلاسفة ، وهؤلاء يجب تكفيرهم فى ثلاث مسائل وهى :

إنكارهم لحشر الأجساد والتعذيب بالنار والتنعيم فى الجنة بالحور العين والمأكول والمشروب والملبوس .

والأخرى قولهم : إن الله يعلم الجزئيات وتفصيل الحوادث وإنما يعلم الكليات ، وإنما الجزئيات تعلمها الملائكة السماوية .

والثالثة قولهم : إن العالم قديم ، وأن الله تعالى متقدم على العالم بالرتبة مثل تقدم العلة على المعلول ، وإلا فلم تر فى الوجود إلا متساويين .

وهؤلاء إذا أوردوا عليهم آيات القرآن زعموا أن اللذات العقلية تقصر الأفهام عن دركها ، فمثّل لهم ذلك باللذات الحسية . وهذا كفر صريح ، والقول به إبطال لفائدة الشرائع وسد لباب الاهتداء بنور القرآن واستبعاد الرشد من قول الرسل فإنه إذا جاز عليهم الكذب لأجل المصالح بطلت الثقة بأقوالهم ، فما من قول يصدر عنهم إلا ويتصور أن يكون كذبًا ، وإنما قالوا ذلك لمصلحة .

(فإن قيل) : فلم قلتم ، مع ذلك ، بأنهم كفرة؟

قلنا : لأنه عرف قطعًا من الشرع أن من كذّب رسول الله فهو كافر ، وهؤلاء مكذبون ، ثم معللون للكذب بمعاذير فاسدة ، وذلك لا يخرج الكلام عن كونه كذبًا .

(الرتبة الرابعة) : المعتزلة والمشبهة والفرق كلها ـ سوى الفلاسفة ـ وهم الذين يصدقون ، ولا يجوّزون الكذب لمصلحة وغير مصلحة ، ولا يشتغلون بالتعليل لمصلحة الكذب ، بل بالتأويل ، ولكنهم مخطئون فى التأويل ، فهؤلاء

أمرهم فى محل الاجتهاد ، والـذى ينبغـى أن يميـل المحصـل إليه الاحتراز من التكفير ما وجـد إليـه سـبيلاً ، فـإن اسـتباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ ، والخطأ فى تَرْك ألف كافر فـى الحياة أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم .

وهذه الفرق منقسمون إلى مسرفين وغـلاة وإلى مقتصـدين بالإضافة إليهم ، ثم المجتهد الذى يرى تكفيرهم قد يكون ظنه فى بعض المسائل وعلى بعض الفرق أظهر ، وتفصـيل آحـاد تلك المسـائل يطـول ، ثـم يـثير الفـتن والأحقـاد ، فـإن أكثـر الخائضين فى هذا إنما يحركهم التعصـب واتبـاع الهـوى دون النظر للدين .

ودليل المنع من تكفيرهم أن الثابـت عنـدنا بـالنص تكفـير المكذِّب للرسول ، وهؤلاء ليسوا مكذّبين أصلاً ولم يثبـت لنـا أن الخطأ فى التأويل موجب للتكفير ، فلابد من دليـل عليـه ، وثبت أن العصمة مستفادة من قـول لا إلـه إلا الله قطعـًا ، فـلا يدفع ذلك إلا بقاطع ، وهذا القـدر كـافٍ فـى التنبيـه علـى أن إسراف من بالغ فى التكفير ليس عن برهان ، فإن البرهان إمـا أصل أو قياس على أصل ، والأصـل هـو التكـذيب الصـريح ، ومن ليس بمكذب فليس فـى معنـى المكـذب أصـلاً ، فيبقـى تحت عموم العصمة بكلمة الشهادة .

(الرتبة الخامسة) : من ترك التكذيب الصريح ولكن ينكر أصلاً من أصول الشرعيات المعلومة بالتواتر من رسول الله ﷺ كقول القائل : الصلوات الخمس غير واجبة ، فإذا قرئ عليه القرآن والأخبار قال : لست أعلم صدر هذا من رسول الله ، فلعله غلطٌ وتحريف . وكمن يقول : أنا معترف بوجوب الحج ، ولكن لا أدرى أين مكة وأين الكعبة ولا أدرى أن البلد الذى تستقبله الناس ويحجونه هل هى البلد التى حجها النبىّ - عليه السلام - ووصفها القرآن . فهذا أيضًا ينبغى أن يحكم بكفره لأنه مكذّب ولكنه محترز عن التصريح ، وإلا فالمتواترات تشترك فى دركها العوام والخواص . . **إلا أن يكون هذا الشخص قريب عهد بالإسلام ، ولم يتواتر عنده بعد هذه الأمور فيمهله إلى أن يتواتر عنده ، ولسنا نكفره لأنه أنكر معلومًا بالتواتر ، وأنه لو أنكر غزوة من غزوات النبى ﷺ المتواترة ، أو أنكر وجود أبى بكر وخلافته لم يلزم تكفيره ، لأنه ليس تكذيبًا فى أصل من أصول الدين مما يجب التصديق به ، بخلاف الحج والصلاة وأركان الإسلام ، ولسنا نكفره بمخالفة الإجماع . . لأن الشُّبه كثيرة فى كون الإجماع حجة قاطعة ، وإنما الإجماع عبارة عن التطابق على رأى نظرىّ . . .»**[1] .

* * *

(١) الاقتصاد فى الاعتقاد ص ١٤٢ - ١٤٥ .

(٥)

مواقف العلماء الرّاسخين من مسألة التكفير

هكذا رأينا جمهور أهل السنة والجماعة ـ بلسان حجة الإسلام **أبى حامد الغزالى** ـ لا يكفرون أحدًا من أهل القبلة يشهد أن لا إله إلا الله محمد رسول الله .

لا يكفّرون الشيعة الإمامية بقولهم فى الإمامة ، رغم ما فى عقيدتهم هذه من حماقة وشذوذ . . ورغم تكفير جمهور الشيعة لمن لا يتفق معهم فى عقيدتهم فى الإمامة . .

ولا يكفّرون أحدًا من المتأولين الذين يلتزمون قوانين التأويل.

ولا يكفّرون أحدًا من الفرق المخالفة ـ مثل المعتزلة أو المشبهة أو غيرهما ـ لأن معيار الإيمان هو التصديق بما جاء به رسول الله ﷺ . . ومعيار الكفر هو التكذيب لما جاء به الرسول ـ وخاصة فى الأصول ـ . .

ومن هنا كان زجرهم عن المسارعة إلى التكفير . . وتأكيدهم على أن هذه القضية فقهية شرعية لا تثبت إلا بأصل أو قياس على هذا الأصل . . ولا تثبت بالرأى والعقل . . ومن ثَمّ « **فإن الاحتراز من التكفير واجب ما وجد المرء إليه سبيلاً ، فإن**

استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة، المصرحين بقول: لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى سفك محجمة من دم مسلم»! . كما يقول الغزالى رحمه الله . .

● وبعبارة الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده: «أصل من أصول الأحكام فى الإسلام: البعد عن التكفير . . ولقد اشتهر بين المسلمين وعُرف من قواعد دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد، حُمل على الإيمان، ولا يجوز حمله على الكفر . . . فهل رأيت تسامحًا مع أقوال الفلاسفة الحكماء أوسع من هذا؟! وهل يليق بالحكيم أن يكون من الحمق بحيث يقول قولاً لا يحتمل الإيمان من وجه واحد من مائة وجه؟!»(١).

● وهذا هو الإمام الطحاوى [٢٣٩-٣٢١ هـ ٨٥٣-٩٣٢م] رحمه الله فى عقيدته الشهيرة: «ولا نكفر أحدًا من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله»(٢).

---

(١) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ٣٠٢/٣ . طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣م .

(٢) [متن العقيدة الطحاوية] لأبى جعفر الطحاوى ص ١٩ ، ط دار البشائر الإسلامية بيروت سنة ١٩٩٣ م .

● وقال الإمام النووى رحمه الله : « واعلم أن مذهب أهل الحق أن لا يُكَفَّر أحد من أهل القبلة بذنب ، ولا يُكَفَّر أهل الأهواء والبدع »(١) .

موقف شيخ الإسلام ابن تيمية :

أما شيخ الإسلام ابن تيمية [٦٦١ - ٧٢٨هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨م] ـ الذى قال عنه الإمام محمد عبده : « **إنه أعلم الناس بالسُّنَّة وأشدهم غيرة على الدين**»(٢) ـ فإن رفضه لتكفير أى أحد من أهل القبلة واضح ومعلن وصريح . . بل إنه يؤكد على أن هذا هو موقف أعلام علماء الإسلام . .

ولقد علل ابن تيمية هذا الموقف الرافض لتكفير أحد من أهل القبلة تعليلاً منطقيًا مستندًا إلى سنة رسول الله ﷺ وعمل الصحابة والتابعين ، الذين لم يرو فى المسائل التى اختلفت فيها الأمة قادحًا فى إسلام أحد من المختلفين . .

نعم . . رأى شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الرأى ـ الرافض لفتنة التكفير ـ فقال : «**والذى نختاره أن لا نكفّر أحدًا من أهل القبلة ، والدليل عليه أن نقول : المسائل التى اختلف أهل القبلة فيها مثل :**

---

(١) [شرح النووى على صحيح مسلم] (١٢٨/١) .

(٢) [الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده] ، طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣م ٣٥٩/٣ .

أن الله تعالى هل هو عالم بالعلم أو بالذات ؟
وأنه تعالى هل هو موجد لأفعال العباد أم لا ؟
وأنه متحيز ؟
وهل هو فى مكان وجهة ؟
وهل هو مرئىّ أم لا ؟

لا تخلو - [هذه المسائل] إما أن تتوقف صحة الدين على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف ، والأول باطل .

إذ لو كانت معرفة هذه الأصول من الدين لكان الواجب على النبىّ ﷺ أن يطالبهم بهذه المسائل ، ويبحث عن كيفية اعتقادهم فيها ، فلما لم يطالبهم بهذه المسائل ، بل ما جرى حديث من هذه المسائل فى زمانه عليه السلام ولا فى زمان الصحابة والتابعين ﷺ ، علمنا أنه لا يتوقف صحة الإسلام على معرفة هذه الأصول ، وإذا كان كذلك لم يكن الخطأ فى هذه المسائل قادحًا فى حقيقة الإسلام ، وذلك يقتضى الامتناع عن تكفير أهل القبلة .

إن الكفرِ حُكم شرعىّ ، مُتَلَقى عن صاحب الشريعة ، والعقل قد يُعلم به صواب القول وخطؤه ، وليس كل ما كان خطأ فى العقل يكون كفرًا فى الشرع ، كما أنه ليس كل ما كان صوابًا فى العقل تجب فى الشرع معرفته . وإنما الكفر

يكون بتكذيب الرسول فيما أخبر به أو الامتناع عن متابعته مع العلم بصدقه . . وقد نقل عن الشافعى [١٥٠ - ٢٠٤هـ ٧٦٧ - ٨٢٠م] رضى الله تعالى عنه أنه قال : لا أرد شهادة أهل الأهواء إلا الخطّابية[1] ، فإنهم يعتقدون حِلّ الكذب .

أما أبو حنيفة [٨٠ - ١٥٠هـ ٦٩٩ - ٧٦٧م] رضى الله تعالى عنه ، فقد حكى الحاكم [٣٣٤هـ ٩٤٥م] صاحب [المختصر] فى كتاب [المنتقى] عن أبى حنيفة أنه لم يكفر أحدًا من أهل القبلة . وحكى أبو بكر الرازىّ [٥٤٤ - ٦٠٦هـ ١١٥٠ - ١٢١٠م] عن الكرخىّ [٢٦٠ - ٣٤٠هـ ٨٧٤ - ٩٥٢م] وغيره مثل ذلك»[2] .

● ووضّح ابن تيمية بلا لَبْسٍ أن مذهب أهل السنة والجماعة عدم تكفير كل من خالفهم وإن كان مُكَفِّرًا لهم فقال فى ذلك :

« ولكن من شأن أهل البدع أنهم يبتدعون أقوالاً يجعلونها واجبة فى الدين ، بل يجعلونها من الإيمان الذى لابد منه ، ويكفّرون من خالفهم فيها ويستحلون دمه ، كفعل الخوارج

---

(١) من غلاة الشيعة ـ فى زمن الدولة العباسية ـ يجعلون الكذب ـ أى التقية ـ دينا ـ ومن ثَمَّ يستحلونه ، الأمر الذى يقدح فى صدق ما يعلنون .

(٢) ابن تيمية [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] ١/٥٠، ١٤٤، ١٤٥ طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ .

والجهمية والرافضة والمعتزلة وغيرهم. وأهل السنة لا يبتدعون قولاً ولا يكفّرون من اجتهد فأخطأ، وإن كان مخالفًا لهم، مكفرًا لهم، مستحلاً لدمائهم، كما لم يكفّر الصحابةُ الخوارج مع تكفيرهم لعثمان وعلى ومن والاهما، واستحلالهم لدماء المسلمين المخالفين لهم»[(١)].

وقال أيضًا: «وأئمة السنة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة، فيعلمون الحق الذى يكونون به موافقين للسنة، سالمين من البدعة، ويعدلون مع من خرج منها ولو ظلمهم، كما قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ (المائدة:٨)، ويرحمون الخلق فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداء بل إذا عاقبوهم وبينوا خطأهم وجهلهم وظلمهم كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وأن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هى العليا. فالمؤمنون أهل السنة هم يقاتلون فى سبيل الله، ومن قاتلهم يقاتل فى سبيل الطاغوت؛ كالصديق رضي الله عنه مع أهل الردة، وكعلى بن أبى طالب مع الخوارج المارقين، ومع الغلاة السبئية، فأعمالهم خالصة لله تعالى موافقة للسنة، وأعمال مخالفيهم

---

(١) [منهاج السنة النبوية] بتحقيق: دكتور محمد رشاد سالم ٥/٩٥.

لا خالصة ولا صواب ، بل بدعة واتباع للهوى ، ولهذا يسمون : «أهل البدع والأهواء» . قال الفضيل بن عياض رحمه الله فى قوله تعالى : ﴿ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ (هود:٧) قال : أخلصه وأصوبه ، قالوا : يا أبا على ، ما أخلصه وما أصوبه؟ قال : إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صوابًا لم يقبل ، وإذا كان صوابًا ولم يكن خالصًا لم يقبل ؛ حتى يكون خالصًا صوابًا . والخالص أن يكون لله ، والصواب أن يكون على السنة . **فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفّرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفرهم ، لأن الكفر حكم شرعى . فليس للإنسان أن يعاقب بمثله ، كمن كذب عليك وزنى بأهلك ليس لك أن تكذب عليه وتزنى بأهله ، لأن الكذب والزنى حرام لحق الله تعالى ، وكذلك التكفير حق لله فلا يكفّر إلا من كفّره الله ورسوله»**[(١)].

● وقد كان ابن تيمية رحمه الله من أعظم الناس نهيًا عن تكفير المعين بغير حجة ولا برهان ، وها هو يقول : «**هذا مع أنى دائمًا ـ ومن جالسنى يعلم ذلك منى ـ : أنى من أعظم الناس نهيًا عن أن ينسب معيّن إلى تكفير وتفسيق ومعصية ، إلا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية ؛ التى من خالفها كان كافراً تارة ، وفاسقًا أخرى وعاصيًا أخرى ، وأنى أقرر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها ؛ وذلك يعم الخطأ فى المسائل**

---

(١) [الرد على البكرى] ص (٢٥٦ - ٢٥٨) .

الخبرية القولية والمسائل العملية . وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولابمعصية »[1].

● وقد شدَّد رحمه الله على من كفَّر غيره بلا برهان وطالب بإنزال العقوبة الشديدة به فقال : « وأما من قال : إن من نفى التوسل الذى سماه استغاثة بغيره كفر ، وتكفير من قال بقول الشيخ عز الدين وأمثاله ، فأظهر من أن يحتاج إلى جواب ، بل المكفر بمثل هذه الأمور يستحق من غليظ العقوبة والتعزير ما يستحقه أمثاله من المفترين على الدين ، لا سيما مع قول النبى ﷺ : « أيما رجل قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما »[2].

● وقد ردَّ ابن تيمية بشدة على الذين كفروا الأئمة من أصحاب مالك والشافعى وأحمد وأبى حنيفة وغيرهم لما قال هؤلاء : بجواز وقوع الصغائر والخطأ من الأنبياء ، ولا يقرون عليها ، فقال : « ومع هذا فقد اتفق المسلمون على أنه لا يكفر أحد من هؤلاء الأئمة ومن كفرهم بذلك استحق العقوبة الغليظة التى تزجره وأمثاله عن تكفير المسلمين »[3].

---

(١) [مجموع الفتاوى] (٢٢٩/٣) .
(٢) [مجموع الفتاوى] (١٠٦/١) .
(٣) [مجموع الفتاوى] (١٠١/٣٥ ، ١٠٢) .

● وحمل أشد ما يكون على الذين يكفرون من اجتهد في مسألة عقدية ، وأخطأ أشد التشنيع فقال : « **وأما تكفير شخص عُلِمَ إيمانه بمجرد الغلط في ذلك فعظيم . فقد ثبت في الصحيح عن ثابت بن الضحاك عن النبي ﷺ قال : « . . ولعن المؤمن كقتله ، ومن رمى مؤمنًا بكفر فهو كقتله » . وثبت في الصحيح أن « من قال لأخيه : يا كافر ، فقد باء بها أحدهما » . وإذا كان تكفير المعيّن على سبيل الشتم كقتله ، فكيف يكون تكفيره على سبيل الاعتقاد؟ فإن ذلك أعظم من قتله . . »**[1] .

* * *

هكذا اجتمع أعلام الإسلام على اختلاف مذاهبهم - وأجمعوا على رفض التكفير لأحد من أهل القبلة . .

وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبۡتُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنۡ أَلۡقَىٰٓ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسۡتَ مُؤۡمِنٗا تَبۡتَغُونَ عَرَضَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٞۚ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبۡلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمۡ فَتَبَيَّنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا ﴾

(النساء: ٩٤).

* * *

---

(١) [كتاب الاستقامة] بتحقيق دكتور محمد رشاد سالم (١٦٥/١، ١٦٦).

المصادر والمراجع

ابن تيمية : [بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول] طبعة القاهرة سنة ١٣٢١هـ .

:[منهاج السنة النبوية] تحقيق : دكتور محمد رشاد سالم .

: [كتاب الاستقامة] تحقيق : دكتور محمد رشاد سالم .

: [مجموع الفتاوى] .

: [الرد على البكرى] .

الطحاوى : [متن العقيدة الطحاوية] طبعة بيروت سنة ١٩٩٣م .

الغزالى ـ أبو حامد ـ : [الاقتصاد فى الاعتقاد] طبعة مكتبة صبيح ـ ضمن مجموعة ـ بدون تاريخ .

: [فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة] طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م .

القرطبى : [الجامع لأحكام القرآن] طبعة دار الكتب المصرية .

محمد عبده : [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق : دكتور محمد عمارة ـ طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م ـ وطبعة دار الشروق ـ القاهرة سنة ١٩٩٣م .

النووى : [شرح صحيح مسلم] .

المحتوى